يف البحر والحق ان السوال من اصله ساقط لما تحققه في غاية البيان من
ان قراءة الناسوم محظورة فكيف توصف بالفرضية واقول فيه اخوه
في النهر يقوله بل هي فرض عليه وحظرت لتحمل الامام ايا صلعنه
ولوصح ما ادعاه لبطل تعليلهم عدم صحة اقتداء المسافر بالمتيمم بعد
الوقت بانه اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القراءة فتدبر والتنبيه
ولا مع اختلاف الفرضين اي لا يصح الاقتداء مع اختلاف الفرضين
كما لو كان احدهما يصلي الظهر والآخر يصلي العصر ومن ذلك
صح طهر الامس مع ظهر اليوم لتغايرهما بان الظهرين مؤديين
مختلفا الحكم لاختلاف السبب وهو دلوك الشمس والظهر مع الجمعة
فانهما مختلفان ايضا ولا الناذر بالمخالف وصورة الناذر ان يقول
لله علي ان اصلي ركعتين وصورة المخالف ان يقول والله لاصلي
ركعتين وانما لا يجوز لقوة النذر فيجوز علي قلبه اي يجوز اقتداء
المخالف بالناذر لانه بنا الضعيف على الاقوى وهو جايز ولا الناذر
بالناذر اي لا يجوز اقتداء الناذر بالناذر لان المنذور ة انما تجب بالتزامه فلا يظهر الوجوب في حق غيره لعدم ولايته عليه فيكون
بمنزلة اقتداء المفترض بالمتنفل الا ان يقول احدهما نذرت صلاة
ركعتين فيقول الآخر نذرت تلك المنذورة ونحوه فاقتداء احدهما
بالآخر صحيح للاتحاد ولا من يصلي ركعتي الطواف من يصليهما
اي ولا يصح اقتداء من يصلي ركعتي الطواف بمن يصلي ركعتي
الطواف ويجوز اقتداء المخالف بالمخالف لان وجوبها عارض ليحتمل
البر فبقيت نفلا فيجوز للاتحاد لا بالمراة في حق الرجل اي لا يجوز
الاقتداء بالمراة في حق الرجل لقوله عليه السلام اخروهن من
حيث اخرهن الله ولا يجوز اقتداء احدهما بالآخر في قضاء ما

فسد

فسد من تمام خلفي مثله للاختلاف الا فيمن تطوع خلف متطوع فافسد
الامام يعني اذا اقتدى شخص باخر وكان كل منهما متطوعا ثم افسد
الامام الصلاة صح اقتداء وهو في القضا لاتحاد الصلاتين ولا المسبوق
في قضا ما سبق باخر اي بشخص اخر سواء كان مسبوقا مثله او مفترضا
وكذا اللاحق اي وكذا لا يجوز اقتداء اللاحق بغيره لانه خلف الامام
حكما ويجوز اقتداء القائم بالقاعد بركوع وسجود عندهما خلافا
لمحمد لان فيه بنا القوي على الضعيف عنده ومعناه اذا القعود
قيام حكما وقد صح انه عليه السلام صلى قاعدا في مرض موته وهو
والناس خلفه قيام وهذا اخر احواله وانما كان ابو بكر مبلغا
تكبيره للناس ويجوز اقتداء المتوضي بالمتيمم وهذا عندهما
وقال محمد رحمه الله لا يجوز لانه طهارة ضرورية وبالماء اصلية فيكون
بنا القوي على الضعيف فلا يجوز ولهما ما روي ان عمرو بن العاص
صلى باصحابه وهو متيمم عن الجنابة وهم متوضيون فعلم النبي صلى
الله عليه وسلم بذلك ولم ينكر به بالاعادة والخلاف بين على ان
الخليفتين بين الاثنين التراب والماء اوبين الطهارتين فعندهما
بين الاثنين وطاهر النص يدل عليه فاستوى الطهارتان وعند
محمد بين الطهارة بالتيمم والوضوء لا خلاف في صحة اقتداء المتوضي
بالمتيمم في صلاة الجنازة كما يجوز في الخلاصة والماسح بالماسح اي يجوز
اقتداء ماسح رجليه بالماسح على خفيه اجماعا لاستواء حالهما وهو
والماسح على الجبيرة كالماسح على الخفين بالاولى لانه كالاصل
لما تخفف ومثله الماسح على خرقة والنزحتاذا كان لا يسيل منها
كما ذكره الشرنبلالي في شرح نور الايضاح وصاحب الجرح بمثله اي
يجوز لمامه صاحب العذر بمثل اذا اتحد عذرهما وقد بيناه فيما سبق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)